او ابدلنا وذلك انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذى قبل الا تاما بتقدير محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفى على ما بعد الا فى الكلام الموجب والاثبات عليه فى عزا لموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفى اثبات ومن ليس مذهبه ذلك ان ما بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قوله لا اله الا الله توحيدا وقلت فيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه لا نزاع فى ثبوت الالهية لمولانا جل وعز لجميع العقلاء وانما كفر من كفر بزيادة اله آخر تنفى ما عداه من الالهة على هذا هو المحتاج اليه وبه يحصل التوحيد فتامله ثم قال ناظر الجيش بناء على ما ظهر لى من البحث الذى اعترضناه فينبغى ان يكون الا فى هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفى قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا بان يكون ما قبلها عزتا تاما بان لا يقدر قبل الا جزء محذوف واذا لم يقدر جزء قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذى يركن اليه النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم العظيم فى هذا التركيب هو الخبر قلت كلام هذا يقتضى ان يكون الخلاف فى كون الاستثناء من النفى اثبات ام لا يدخل الاستثناء المفرغ وظاهر كلام امام الزارى وكثير من الاصوليين دخول ذلك الخلاف فيه ولهذا اورد واعلى القائل بان الاستثناء من النفى ليس باثبات ان يلزم على ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه من التقدير قبل فى بحث ناظر الجيش هذا آخر ما يتعلق

يتعلق بفصل اعراب تركيب هذه الكلمة المشرفة على الاختصار وبالله سبحانه وتعالى التوفيق واما معنى هذه الكلمة فلا شك انها محتوية على نفى واثبات فالمنفى كل فرد من افراد حقيقة الالهية الا الله مولانا جل وعز والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز واوفى بالقصر حقيقة الالهية عليه بمعنى انه لا يمكن ان يوجد تلك الحقيقة لغيره تعالى عقلا ولا شرعا وحقيقة الاله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك ان المعنى الكلى اى يقبل بحسب مجرد ادراك معناه انه يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعى دال على استحالة التعدد فيه وان معناه خاص بمولانا جل وعز فقط فالكلم المعظم المذكور بعد حرف الاستثناء الا ليس هو بمعنى الاله فيكون كليا بل هو جزئى علم على ذاته جل وعز ولا يقبل عنه معناه التعدد ولا خارجا ولو كان معنى الله كمعنى الاله لزم استثناء الشئ من نفسه ولزم ان لا يحصل ثم توحيد من هذه الكلمة المشرفة وكذا لو كان معناه الاله جزئيا مثل الكلم المعظم لزم استثناء الشئ من نفسه والثانى فى الكلام باثبات المعنى ثم نفيه والحاصل ان المعانى المعتدة عقلا فى هذه الكلمة باعتبار المستثنى منه والمستثنى اربعة ثلاثة منها باطلة والرابع ينقسم الى قسمين احدهما باطل والاخر هو الذى يصح من الاقسام الاربعة والثلاثة الباطلة ان يكونا جزئيين او كليين او الاول جزئيا والثانى كليا والرابع عكس الثالث وهو ان يكون الاول كليا والثانى جزئيا

Copyright © King Saud University